

Distr.: General
23 October 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

مشروع التعديل التقويي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها

التقرير التاسع للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن مشروع التعديل التقويي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/74/317). والتقت اللجنة، خلال نظرها في التقرير، ممثلين عن الأمين العام قدموا معلومات وتوضيحات إضافية، اختتموها بردود خطية مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

٢ - ويقدم تقرير الأمين العام عملا بالجزء السابع من قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٣ ألف، الذي طلبت فيه الجمعية تقديم التقرير المرحلي المقبل عن تنفيذ المشروع في الجزء الرئيسي من دورتها الرابعة والسبعين.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - التقدم المحرز في تنفيذ المشروع

مرحلة التصميم والمناقصات

٣ - يشير تقرير الأمين العام إلى أن تصميم المشروع أحرز تقدماً بانتقاله من مرحلة وضع التصميمات الجزئية إلى إنجاز التصميمات الكاملة وإعداد الصيغة النهائية لمستندات عطاءات البناء، كما يشير إلى أن طلب استدراج عروض لأشغال البناء العامة قد صدر في السوق في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩ (A/74/317، الفقرة ٥٤). ويشير التقرير أيضاً إلى أن مستندات العطاءات نُشرت بعد الموعد المتوقع أساساً^(١) بسبب التحديات التي برزت في عملية استكمال وثائق التصميم والبناء، التي يرد ملخص عنها في الفقرة ٥٦ من التقرير.

٤ - وعند طلب مزيد من المعلومات عن تلك التحديات، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يلزم وقت إضافي كي تُدرج في التصميم النهائي مواد نطاق السلامة من الحرائق وسلامة الأرواح لم تكن متوقعة سابقاً. اكتشفت الحاجة إليها خلال مرحلة التصميم، بما في ذلك تدابير تصحيحية لرفع درجة تصنيف الألواح الأرضية الإنشائية والأعمدة لجهة الحماية من الحريق، بحيث تمنع انتشار الدخان عبر مهووي المصاعد بين الطوابق، وتوفر ملاذاً آمناً في كل طابق، وتحدد السلام في موقعين لأغراض الإخلاء كي تمثل للقوانين التنظيمية المتعلقة بالسلامة من الحرائق، وتوفر كراسي إخلاء في أماكن السلام (انظر الجدول أدناه). وإضافة إلى ذلك، ومن أجل كفاءة التقيد بالولاية العامة للمشروع وهي توفير السلامة التامة والامتثال بالكامل للقوانين التنظيمية ذات الصلة المتعلقة بمقاومة الزلازل، طُلب إجراء مسح لتأكيد استقرار العناصر غير الإنشائية لمبنى أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (اللجنة الإقليمية) في حال وقوع زلزال، وهو طلب لم يكن قد أُدرج في النطاق الأصلي. وعلاوة على ذلك، استغرقت عملية تحليل القيمة بغية إدراج التغييرات في مستندات البناء للتأكد من بقاء تكاليف المشروع في حدود الميزانية مع الإبقاء على أهداف مجمل المشروع، وقتاً أكثر من المتوقع، إذ انطوت على تنسيق واسع النطاق وعلى تقليص العناصر غير المتسمة بالأولوية واستبدال مواد أكثر فعالية من حيث التكلفة وحلول التصميم. وأخيراً، انطوت الوسائل الإضافية لضمان الجودة على تنفيذ نظامٍ لتتبع التعليقات والتصحيح وعلى عقد حلقات عمل في الموقع ومن بُعد مع المكتب الاستشاري الرئيسي بغية التوصل إلى توافق بشأن نتائج المسائل المحددة.

المواد المتصلة بالسلامة من الحرائق وسلامة الأرواح والتكاليف ذات الصلة

(بدولارات الولايات المتحدة)

المواد المتصلة بالسلامة من الحرائق وسلامة الأرواح	التكلفة
١ - تصنيف الهيكل الإنشائي من حيث مقاومته للحريق (رش الألواح الأرضية بمادة الفيرميكلوليت واستخدام ألواح مقاومة للحريق في العناصر العمودية)	١ ٦٩٠ ٨٤٢
٢ - مقصورات الدخان (أبواب مصاعد وأنايبب تهوية مقاومة للحريق)	٤٧١ ٧٩٣
٣ - سلام الإخلاء الجانبية (السلام؛ العمل على منصات السلام في مكانين)	٦ ٤٣١

(١) أشار التقرير المرحلي السابق إلى أنه كان من المقرر نشر طلب تقديم العروض في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ (A/73/327، الفقرة ٣٣).

التكلفة	المواد المتصلة بالسلامة من الحرائق وسلامة الأرواح
٦١ ٦٩٥	٤ - منطقة لجوء (باب جرار مقاوم للحريق/الدخان)
٣١ ٤٨٢	٥ - كراسي إخلاء (١٥ طابقا x موقعين)
٢ ٢٦٢ ٢٤٣	المجموع

٥ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام يعرب في تقريره عن ثقته بأن الوقت الإضافي الذي استغرقه إعداد وإصدار مستندات العطاءات سيحسن جودة العطاءات، ويحد من مخاطر تلقي عطاءات بأسعار مبالغ فيها ويتيح لمقدمي العطاءات، عند الطلب، تقديم عروض تهدف إلى الاستفادة من أوجه الكفاءة في التكاليف والوقت من دون المساس بالأهداف العامة للمشروع (المرجع نفسه، الفقرات (٥٤-٥٧)). ويذكر الأمين العام كذلك أنه رغم ورود تاريخ جديد متوقع لبدء أشغال البناء في الجدول الزمني المنقح للمشروع، فقد جرى الإبقاء على تاريخ إنجاز المشروع بنهاية عام ٢٠٢٣ (المرجع نفسه، الفقرة ٥). تلاحظ اللجنة الاستشارية التوسيع الطفيف في نطاق المشروع وهي على ثقة من أن الأمين العام سيراقب عن قرب أنشطة المشروع، وسيتخذ كل التدابير اللازمة للتأكد من أن المشروع سينفذ في الوقت المحدد وضمن حدود الموارد التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٢/٧١ ألف (انظر الفقرة ٢٤ أدناه).

المواد الخطرة

٦ - تشير اللجنة الاستشارية في تقريرها (A/70/7/Add.3) بشأن التقرير الأول للأمين العام عن المشروع (A/70/356) إلى أن اللجنة أعربت عن رأيها بأنه ينبغي إجراء الدراسة المتخصصة المتعلقة بالأسبستوس والمواد الخطرة الأخرى قبل التخطيط للمشروع من أجل كفالة صحة وسلامة الموظفين وعمال البناء في أماكن العمل، وبخاصة إذا كانت طريقة التنفيذ تنطوي على توقع بقاء الموظفين في المبنى خلال أشغال البناء (A/70/7/Add.3، الفقرة ١٩). وعند الاستفسار، رُودت اللجنة الاستشارية مزيداً من التفاصيل بشأن الطريقة التي تجرى فيها معالجة هذه المسألة في المشروع. وأشارت الأمانة العامة إلى ما يلي: (أ) إزالة المواد الخطرة في المجالات المتأثرة بأشغال البناء هي أحد الأهداف الرئيسية للمشروع التي أُدرجت في التقرير الأول للأمين العام عن المشروع (A/70/356)؛ (ب) أظهر مسح أول أجره على نطاق المجمع خبيراً استشارياً في عام ٢٠١٦ وجود كميات تكاد لا تُذكر من مواد تحتوي على الأسبستوس في مبنى أمانة اللجنة (A/71/333، الفقرة ٢٤)، وأوصى بإجراء مسح ثانٍ وأكثر تفصيلاً للإبلاغ عن كامل نطاق أعمال التخفيف اللازمة قبل بدء أشغال البناء الرئيسية؛ (ج) تعكف اللجنة حالياً على إعداد طلب استدراج عروض لمسح ثانٍ يغطي كامل مباني اللجنة (إضافة إلى منطقة أشغال المشروع)، يُتوقع إنجازها ونشره قريباً؛ و (د) كما أشير إليه أعلاه، صدرت مستندات العطاءات لأشغال البناء الرئيسية في حزيران/يونيه ٢٠١٩. وأشارت الأمانة العامة كذلك إلى أن المقاول سيضع خطة للصحة والسلامة تشمل إزالة المواد الخطرة والتخلص منها بشكل آمن، وفقاً للمعايير المعترف بها دولياً، وسيزيل المواد الخطرة التي حُددت في المسح الأول في شكل آمن. وإضافة إلى ذلك، إن المقاول على علم بأن من المقرر إجراء مسح ثانٍ وأنه سيجري إطلاع المقاول على نتائجه لتحديد مدى النطاق الإضافي، وذلك قبل بدء أشغال البناء، وفقاً لتوصيات اللجنة الاستشارية. وعلاوة على ذلك، سيجري التفاوض مع المقاول بشأن التكلفة الإضافية للقيام بهذا العمل، إن نُفذ، والقيام، عند الاقتضاء، بتحديد حلول تحلil القيمة بغية إبقاء

تكاليف المشروع ضمن حدود الميزانية المعتمدة. غير أن نطاق إزالة المواد الخطرة لن يُحصر أو يقلص. وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه إذا كان يلزم القيام بإزالة للمواد الخطرة على نطاق واسع، فسيستخدم التمويل المخصص للطوارئ لتغطية التكاليف التي لا يمكن تغطيتها بفرص تحليل القيمة.

٧ - وتؤكد اللجنة الاستشارية ضرورة إدراج نتائج المسح الثاني في نطاق المشروع، بما يشمل خطة للصحة والسلامة، في أقرب وقت ممكن. وتشدد اللجنة على ضرورة تحديث سجل مخاطر المشروع تبعاً لذلك، ووضع استراتيجيات لإدارة والتخفيف من حدة أي مخاطر محتملة يمكن أن تبرز من جراء القيام بالمسح الثاني (انظر الفقرة ٢٤ أدناه). وإن اللجنة على ثقة من أن الأمين العام سيقدم معلومات محدثة عن هذه المسألة إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير، وهي توصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن هذه المسألة في سياق التقرير المرحلي المقبل.

منهجية التشييد واستراتيجية مكان العمل المؤقت

٨ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أنه عملاً بموافقة الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٣ على منهجية التشييد الخماسية المراحل التي اقترحها الأمين العام في تقريره السابق (A/73/327)، أنجز تصميم مكان العمل المؤقت داخل الموقع ومُنح عقد لبناء مكان العمل المؤقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبدأت أشغال البناء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ ومن المقرر إنجاز مكان العمل المؤقت في عام ٢٠٢٠ استعداداً لبدء المرحلة الأولى من أعمال البناء الرئيسية في عام ٢٠٢٠. وكما أشير إليه في الفقرة ٧٠ من تقرير الأمين العام، ستتبع منهجية التشييد الخماسية المراحل البناء في أجزاء أصغر حجماً داخل مبنى اللجنة الإقليمية، وستحد من عدد الموظفين المنقولين من أماكن عملهم خلال البناء وستستلزم تخصيص أماكن عمل مؤقتة في الموقع فقط خلال أشغال البناء. وأشار كذلك إلى أن مكان العمل المؤقت في الموقع مكون من حيزين هما: (أ) مبنى جديد يستوعب ما يصل إلى ١٢٠ شخصاً؛ و (ب) حيز قليل الاستخدام سابقاً تناهز مساحته ٥٤٠ م^٢ في مبنى الأمانة سيجرى تجديده، حسب الاقتضاء، لأداء مهام مكان عمل مؤقت بمساحة تستوعب ما بين ٥٥ و ٦٠ شخصاً (A/74/317، الفقرات ٧٠-٧٢).

كفاءة استخدام الحيز المكاني والاستفادة منه

٩ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الحل الذي يوفره حيز العمل المفتوح الجديد، الذي سينفذ كجزء من أعمال التجديد الداخلية في مبنى الأمانة، سيوفر كفاءة في استخدام الحيز المكاني بنسبة ٢٠ في المائة جرى الالتزام بها في تقرير الأمين العام التي يتضمن الاقتراح المتعلق بالمشروع (A/71/333)، محققاً بذلك مساحة إضافية تبلغ ١٨٠٠ م^٢ متاحة للإيجار داخل مبنى الأمانة (A/74/317، الفقرات ٧٣-٧٥). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الحل الذي يوفره حيز العمل المفتوح سيشجع استيعاب استراتيجيات الاستخدام المرنة لأماكن العمل، التي يمكن تعديلها لتلبية الاحتياجات الوظيفية لكل مجموعة من العملاء. وعلاوة على ذلك، تعزز اللجنة الإقليمية تجربة استراتيجيات الاستخدام المرنة لأماكن العمل مع الخبراء الاستشاريين في البداية تمهيداً لتكييفها في نهاية المطاف لصالح مستخدمين آخرين. وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن المشروع سيتمكن من تحقيق هدفه المتمثل في تحقيق كفاءة في الحيز المكاني بنسبة ٢٠ في المائة وذلك بشكل أولي من خلال تنفيذ حل حيز العمل المفتوح، وبأن اعتماد استراتيجيات أماكن العمل المرنة يمكن أن يحقق مزيداً من أوجه الكفاءة.

١٠ - ويشير الأمين العام في تقريره أن بدل الإيجار عن الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ يبلغ ٢٦٤ دولاراً في السنة للمتر المربع الواحد لوحدات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها و ٢٧٩,٦٠ دولاراً للجهات المستأجرة لأغراض تجارية. وتبلغ إيرادات الإيجار السنوية ٣٠٠ ٥٠٧ ٣ دولار، ومن المتوقع أن تظل على هذا المستوى حتى نهاية عام ٢٠٢٣. وعلاوة على ذلك، فإن الأرباح المتوقعة من تحقيق كفاءة استخدام الحيز بنسبة ٢٠ في المائة في مبنى الأمانة بنهاية المشروع في عام ٢٠٢٣ تعادل ١ ٨٠٠ م^٢ من المساحة الإضافية المؤجرة، وهو ما يترجم عملياً إلى إيرادات إيجار سنوية إضافية تبلغ ٤٧٥ ٢٠٠ دولار لعام ٢٠٢٤. وفي ما يتعلق بإيرادات الإيجار من أماكن العمل المؤقتة بعد أشغال البناء، أشير في التقرير إلى أن مجموع مساحة أماكن العمل المؤقتة في الموقع التي هي قيد البناء حالياً سيبلغ ١ ٢٥٠ م^٢ سيعاد تحديد الغرض منها عند انتهاء المشروع، حسب الاقتضاء. وأشير كذلك في التقرير إلى أنه سيكون من الممكن أن تحدّد في شكل أدق إيرادات الإيجار المحتملة من هذا الحيز ما إن يجري وضع نموذج جديد للجنة الإقليمية لتقدير تكاليف الإيجار (المرجع نفسه، الفقرات ٨٣ إلى ٨٥).

١١ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقريره المرحلي المقبل، معلومات مفصلة عن استخدام أماكن العمل المؤقتة في الموقع وعن إيرادات الإيجار المتوقعة في المستقبل، وكذلك عن أي تطورات متعلقة بكفاءة واستخدام الحيز المكاني، بما في ذلك الدروس المستفادة من تجربة استراتيجيات الاستخدام المرنة لأماكن العمل.

التعاون مع حكومة البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى

١٢ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن اللجنة الإقليمية واصلت إطلاع الدول الأعضاء على مستجدات المشروع والتماس التبرعات منها بانتظام وإلى أنه رغم عدم تلقي أي عروض محددة، فإن اللجنة الإقليمية ستتابع هذه المسألة مع الدول الأعضاء التي قد تكون قادرة على دعم المشروع من خلال تقديم التبرعات بما في ذلك تقديم مساهمات عينية من خبراء تقنيين في مجالات الطاقة وهندسة الزلازل وممارسات البناء المستدام (المرجع نفسه، الفقرتان ٨ و ٩). وتشجع اللجنة الاستشارية الأمين العام على مواصلة التعاطي مع الدول الأعضاء لالتماس تبرعات وأشكال أخرى من الدعم للمشروع.

١٣ - وفي هذا التقرير، يشير الأمين العام إلى أن البلد المضيف واصل دعم المشروع بعدما أنجزت اللجنة الإقليمية الصيغة النهائية للتصميم وجهزت مستندات العطاءات المتعلقة بأشغال البناء العامة لا سيما في ما يتعلق بالتوجيهات الصادرة عن وزارة التجارة بشأن الممارسات والقوانين والأنظمة المتبعة في مجال البناء في السياق المحلي، وتواصل فريق المشروع مع إدارة منطقة العاصمة بانكوك الكبرى فضلاً عن الاستفادة من الخبرة المعرفية التي يقدمها مجلس مهندسي تايلند (المرجع نفسه، الفقرات ١٠-١٤). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن الدعم العيني الذي قدمه البلد المضيف، وإن كان من الصعب تحديده كماً، فإنه يضيف قيمة هامة إلى المشروع، بما في ذلك تقديم معلومات أفضل وتحسين تنفيذ مرحلي التصميم والبناء. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير الدعم المقدم من البلد المضيف.

١٤ - وفي ما يتعلق بالمعارف المحلية والدروس المستفادة، ترد في التقرير معلومات عما يلي: (أ) اجتماع لفريق مشروع اللجنة ووحدة المشتريات مع فريق المشروع المسؤول عن أشغال التجديد في مبنى منظمة الأمم المتحدة للطفولة في بانكوك؛ (ب) زيارة مصممي الشركة الرئيسية للاستشارات إلى دار الأمم المتحدة الموحدة في فييت نام، في إطار عملية للاطلاع على أفضل الممارسات ووضع النقاط المرجعية؛

(ج) اجتماع لأعضاء فريق المشتريات في اللجنة الإقليمية مع مكتب هيئة التأمين في تايلند تحضيراً لإصدار مستندات العطاءات المتعلقة بأشغال البناء العامة؛ و (د) التعاون بين شعب اللجنة الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى التي تضم في عضويتها شبكة الأعمال المستدامة التابعة للجنة الإقليمية من أجل تبادل المعارف بشأن أفضل الممارسات في المنطقة، التي هي بمثابة وسيلة غير رسمية لاستعراض الأقران لنطاق استدامة المشروع (المرجع نفسه، الفقرات ٢٢-٢٨). وتشجع اللجنة الاستشارية اللجنة الإقليمية على مواصلة الجهود الرامية إلى الاستفادة من الممارسات المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل تبادل الدروس المستفادة مع غيرها من كيانات الأمانة العامة.

إدارة المشروع

١٥ - في ما يتعلق بإدارة المشروع، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الأمانة التنفيذية للجنة هي الجهة المالكة للمشروع، وأنها عينت مدير الشؤون الإدارية باللجنة ليكون المسؤول التنفيذي عن المشروع. على أن يتولى مدير المشروع المتفرغ التنفيذ اليومي للمشروع. وزُودت لجنة الجهات المعنية بآخر مستجدات المشروع في أربع مناسبات. وإضافة إلى اجتماعات التنسيق المقررة بشكل منتظم كل أسبوعين بين الفريق المتفرغ لإدارة المشروع ودائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر، عُقدت اجتماعات مخصصة لدعم فريق المشروع، عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، يواصل منسق المشاريع المتفرغ، العامل في دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات، دعم المشروع بوصفه جهة التنسيق الرئيسية بين فريق المشروع الكائن في بانكوك وكيانات عدة في مقر الأمم المتحدة (المرجع نفسه، الفقرات ١٥-٢١).

المشتريات

١٦ - أُشيرَ في التقرير إلى أن أنشطة الشراء الرئيسية في عام ٢٠١٩ تركز على الاستعانة بمقاول لأشغال البناء العامة لتنفيذ أشغال البناء الرئيسية بقيمة تقدر بـ ٢٠,٣٥٨ مليون دولار. ونفذت اللجنة الإقليمية أنشطة اتصال موسعة ونشرت طلب إعراب عن الاهتمام في الربع الأخير من عام ٢٠١٨ والربع الثاني من عام ٢٠١٩، لجذب أكبر عدد ممكن من البائعين المؤهلين، وتلقت إعراباً أولياً عن الاهتمام من ٤٤ شركة من ثماني دول أعضاء، بينها ست دول تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وصدر طلب استدراج العروض لهذا المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٩ إلى ٤٤ بائعاً، وعُقد مؤتمر إلزامي لمقدمي العطاءات في مبنى اللجنة حضره ١٥ من البائعين المهتمين. ويشار كذلك إلى أنه، إضافة إلى منح عقد بناء مكان العمل المؤقت في الموقع في أواخر عام ٢٠١٨ (انظر الفقرة ٨ أعلاه)، وانسجاماً مع أفضل الممارسات المتبعة في مشاريع التشييد الأخرى للأمم المتحدة، مُنح عقد بقيمة ٥٤ ٥٠٠ دولار لتقديم خدمات استعراض الأقران من قبل طرف ثالث، لشركة متخصصة في الهندسة والتصميم لديها خبرة في تقديم خدمات مماثلة إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بغية توفير ضمان الجودة في ما يتعلق بالنواتج التي تحققها الشركة الرئيسية للاستشارات (المرجع نفسه، الفقرات ٤٥-٥٣).

١٧ - وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات محدّثة عن حالة أنشطة الشراء الحالية وعقود المشروع على النحو التالي: (أ) في أعقاب نشر طلب استدراج العروض في حزيران/يونيه ٢٠١٩ لتوفير أشغال البناء العامة (انظر الفقرة ٣ أعلاه)، يخضع العرض حالياً للتقييم التقني ومن المقرر منح العقد بحلول شباط/فبراير ٢٠٢٠؛ (ب) كان من المقرر إصدار التماس لتوفير أثاث المكاتب ولوازمها لمقدمي العطاءات في مطلع تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وقد مُنح عقد بحلول نيسان/أبريل - أيار/مايو

٢٠٢٠؛ و (ج) كان من المقرر إصدار التماس لتقديم خدمات النقل لمقدمي العطاءات بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وقد مُنح عقد في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. إن اللجنة الاستشارية على ثقة بأن الأمين العام سيتخذ كل التدابير اللازمة لكفالة إنجاز أنشطة الشراء في الوقت المناسب وتجنب أوجه تأخير يمكن أن تنعكس سلباً على إنجاز المشروع.

فريق المشروع

١٨ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن سبعا من الوظائف المؤقتة التسع المعتمدة للمشروع مشغولة (المرجع نفسه، الفقرة ٢٩). وفي الشكل الثالث من التقرير، يظهر تأخير في تعيين فريق المشروع، الذي كان من المقرر أن يكتمل بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٩. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن اثنتين من الوظائف المؤقتة التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٧٣ ألف الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، واحدة لموظف للجوستيتيات والتنسيق (موظف وطني) وواحدة لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات (الرتبة المحلية) مشغولتان اعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

١٩ - ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن عقدي وظيفتين مؤقتتين معتمدتين، واحدة لمهندس مدني وإنشائي (ف-٣) وواحدة لموظف مشتريات (ف-٣)، سيتهيان بعد نهاية عام ٢٠١٩، حسبما هو مقرر أصلاً. ويقترح الأمين العام أيضاً إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة من الرتبة المحلية في عام ٢٠٢٠، واحدة لموظف المشروع المسؤول عن السلامة، وواحدة لموظف أمن، وواحدة لمساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات. وأشار في التقرير إلى أن من المقرر إنشاء هذه الوظائف المؤقتة الثلاث اعتباراً من عام ٢٠٢٠ في الخطة الأصلية، في الوقت المناسب للمرحلة المقبلة من المشروع التي سيُشغل فيها مكان العمل المؤقت وستبدأ أشغال البناء الرئيسية (A/74/317، الفقرات ٢٩-٣٢). وعند طلب مزيد من التعليل للاحتياجات من الوظائف المؤقتة الثلاث الجديدة المقترحة، أُبلغت اللجنة الاستشارية بما يلي: (أ) يُقترح أن يكون موظف المشروع المسؤول عن السلامة المتفرغ جهة الاتصال الرئيسية في ما يتعلق بكل المسائل المتصلة بالصحة والسلامة الخاصة بأنشطة المشروع، والتي تتصل في الغالب بالتشييد وتقع خارج نطاق مسائل الصحة والسلامة العادية التي يصادفها موظفو قسم السلامة والأمن التابع للجنة في الموقع، مثل إزالة المواد الخطرة، وتدريب المستخدمين النهائيين الذين يشغلون مبنى قيد التجديد؛ (ب) يُقترح أن يهتم موظف الأمن بعبء العمل المرتفع خلال مرحلة البناء نتيجةً لزيادة في عدد الزوار (المقاولون، مقدمو الخدمات) وفي حركة مرور المركبات جراء تسليم مواد البناء والتصريف فيها داخل المجمع وخارجه؛ و (ج) يُقترح أن يهتم المساعد لشؤون تكنولوجيا المعلومات بعبء العمل الإضافي المتصل بنقل نحو ٢٠٠ شخص في كل مرحلة من مراحل التشييد من مكان العمل المؤقت وإليه. توصي اللجنة بالموافقة على إنشاء الوظائف المؤقتة الثلاث المقترحة.

تيسير الوصول

٢٠ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن مستندات البناء النهائية تتضمن أعمال التصليح اللازمة لتيسير الوصول إلى مبنى الأمانة للجميع بما يضمن الامتثال لمعايير الأمم المتحدة والمعايير الدولية المعمول بها في (المرجع نفسه، الفقرتان ٦٨ و ٦٩). وعند الاستفسار، زودت اللجنة الاستشارية مزيداً من المعلومات عن السمات المدرجة تحت نطاق تيسير الوصول في المشروع بما في ذلك: (أ) تكييف كل المناطق العامة من المبنى (بما فيها أماكن العمل وقاعات الاجتماعات وأماكن الترفيه والحمامات والنقل

العمودي) للتأكد من أن إمكانية الوصول إليها متاحة للأشخاص ذوي الإعاقات المتصلة بالحركة؛ (ب) تكييف الأماكن العامة في مبنى أمانة اللجنة الإقليمية لتوجيه الأشخاص ذوي الضعف السمعي و/أو البصري الكامل أو الجزئي؛ (ج) توفير الأثاث للأشخاص ذوي الإعاقة البدنية، بما في ذلك توفير طاولات ومحطات عمل قابلة لتعديل ارتفاعها يمكن أن يستخدمها شخص جالس في كرسي متحرك، ومكاتب بمستويات يسهل الوصول إليها؛ (د) توفير أدوات تكنولوجيا المعلومات ذات سمات تتيح تيسير الوصول مثل استخدام الأوامر الصوتية وتوفير العرض البصري المعزز للأشخاص ذوي الضعف أو الإعاقة البصرية الكاملة أو الجزئية؛ (هـ) توفير التحرك العمودي مع ضوابط يمكن التحكم بها مثبتة على ارتفاعات ملائمة لمستخدمي الكراسي المتحركة، فضلا عن وضع إرشادات صوتية وبلغة برايل على لوحات التحكم؛ و (و) ترتيبات الإخلاء في حالات الطوارئ للأشخاص ذوي الإعاقة أو الضعف البدني و/أو السمعي و/أو البصري. إن اللجنة الاستشارية تتفق بأن الأمين العام سيقدم في تقريره المرحلي المقبل معلومات محدثة عن سمات تيسير الوصول الجاري تطبيقها في اللجنة.

إدارة المخاطر

٢١ - يشير الأمين العام في تقريره إلى أن حلقة عمل أولى لإدارة المخاطر عُقدت في بانكوك في آذار/مارس ٢٠١٨ أفضت إلى إعداد وثيقة استراتيجية إدارة مخاطر المشروع، وسجل للمخاطر والتحليل الكمي الأول للمخاطر (باستخدام طريقة مونتج كارلو) الذي عُرض في التقرير السابق (A/73/327). وإضافة إلى ذلك، وضعت شركة مستقلة لإدارة المخاطر تقريرين، الأول في تموز/يوليه ٢٠١٨ والآخر في أيار/مايو ٢٠١٩. ويشير الأمين العام كذلك إلى أن محاكاة ثانية بطريقة مونتج كارلو، نُفذت في أيار/مايو ٢٠١٩، تشير إلى أنه عند الأساس المرجعي الذي حددته الأمم المتحدة عند مستوى ٨٠ في المائة، يتوقع أن ينجح المشروع بتكلفة تناهز ٤١,٥ ملايين دولار، أو أن يتجاوز بمقدار ١,٥ مليون دولار التكلفة التقديرية الإجمالية القصوى المعتمدة. ويبين المدرج التكراري للتكاليف (A/74/317، الشكل الأول) أن مستوى الثقة بإنجاز المشروع في حدود الميزانية المعتمدة، من دون اتخاذ مزيد من إجراءات التخفيف، ارتفع إلى نحو ١٥ في المائة، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن نسبة ١٢ في المائة المسجلة في أول تحليل بطريقة مونتج كارلو. وأشير في التقرير إلى أن مستوى الثقة لا يزال منخفضا نسبيا بسبب عدم اليقين المحيط بنظم عالية القيمة مطروحة حاليا للعطاءات. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع مستوى الثقة بمجرد تلقي عطاءات البناء والتفاوض بشأنها (المرجع نفسه، الفقرات ٣٥-٤٤). وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يراقب الأمين العام عن قرب مخاطر المشروع ويخفف منها وأن يتخذ كل التدابير اللازمة لكفالة إنجاز المشروع في حدود ما أقرته الجمعية العامة من حيث النطاق والميزانية والجدول الزمني. إن اللجنة واثقة أيضا من أن الأمين العام سيضمّن تقريره المقبل معلومات محدثة عن إدارة المخاطر وتدابير التخفيف المتخذة.

المساءلة عن المشروع

٢٢ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٢/٧١ ألف، إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بممارسة رقابة على المشروع وأن يدرج معلومات عن النتائج الرئيسية في سياق التقارير السنوية للمكتب عن أنشطة المشروع. وفي هذا التقرير، يشير الأمين العام إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أجرى مراجعته الثالثة لحسابات المشروع في آذار/مارس ٢٠١٩، ويقدم بعض المعلومات عن

التوصيات الصادرة. كما أُشيرَ في التقرير إلى أن كل التوصيات الصادرة عن مراجعة الحسابات التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام ٢٠١٨ قد جرى تناولها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وأن تنفيذ التوصيات المنبثقة من مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٩ كان جارياً أصلاً (A/74/317)، الفقرات ٨٦-٨٨). وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يواصل الأمين العام التأكد من تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

ثالثاً - الجدول الزمني للمشروع وخطة تكاليفه

٢٣ - في ما يتعلق بالجدول الزمني للمشروع، يفيد الأمين العام أنه بالنظر إلى إصدار مستندات العطاءات لأشغال البناء العامة في وقت متأخر عما كان مقرراً أصلاً، فإن أشغال البناء ستبدأ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ عوض الربع الأول من عام ٢٠٢٠، كما كان سبق الإبلاغ عنه. وأشيرَ في التقرير إلى أن التأخير يُعزى إلى إدراج تدابير ضمان الجودة وإلى الوقت اللازم لإجراء مزيد من التحريات بشأن الظروف الحالية في الموقع وإلى إدراج تدابير تصحيحية في التصميم النهائي. وكما أُشيرَ إليه أعلاه (الفقرة ٤)، يشمل ذلك إدراج مواد نطاق السلامة من الحرائق وسلامة الأرواح غير المتوقعة سابقاً التي اكتُشفت أثناء مرحلة التصميم. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن فريق المشروع تواصل مع وحدة إدارة المرافق التابعة للجنة الإقليمية لإتاحة مشاركتها المبكرة في مرحلة إنهاء المشروع، بهدف التقليل إلى أدنى حد من مدة الوظائف المؤقتة في الفريق المتفرغ لإدارة المشروع وعدم تمديد الوقت بعد الفترات المعتمدة لأنشطة الإنهاء في نهاية عام ٢٠٢٣، وكفالة ألا تترتب على التأخير الحالي أي آثار مالية إضافية (المرجع نفسه، الفقرات ٧٦-٧٩). ترحب اللجنة بالنهج المتبع وتشجع الأمين العام على مواصلة بذل هذه الجهود.

٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع القلق حالات التأخير المتعاقبة لبدء أشغال البناء المبلَّغ عنها في آخر تقرير مرحلي وفي التقارير المحلية السابقة. وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ كل التدابير اللازمة لإنجاز المشروع في الوقت المحدد وفي حدود الميزانية المعتمدة.

٢٥ - وفي ما يتعلق بتكاليف المشروع، يقدم الأمين العام اقتراح خطة التكاليف المنقحة التي تبين زيادات تحت بندي إدارة المخاطر (٧٥٠٠ دولار) وسفر فريق إدارة المشروع (١٠٦٠٠ دولار)، تقابلها انخفاضات في خدمات إدارة التغيير (٧٥٠٠ دولار) وفريق إدارة المشروع (١٠٦٠٠ دولار) (المرجع نفسه، المرفق).

٢٦ - وفي ما يتعلق بالنفقات، يشير الأمين العام في تقريره إلى أن الجمعية العامة اعتمدت ما مجموعه ١٠٠ ٤١٩ ٩ دولار للمشروع للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وبلغت النفقات التراكمية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩ مقدار ٤ ٨٦٩ ٥٠٠ دولار، وبلغت النفقات المتوقعة للفترة المتبقية من عام ٢٠١٩ مقدار ٣ ٥٩٦ ٣٠٠ دولار، ليبقى رصيد غير مستخدم متوقع في نهاية عام ٢٠١٩ قدره ٩٥٣ ٣٠٠ دولار مكوّن من ٩٧٤ ١٠٠ دولار تحت الباب ٣٣، التشييد، يقابله إنفاق زائد يبلغ ٢٠ ٨٠٠ دولار تحت الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. ويعكس الرصيد غير المستخدم مبالغ غير منفقة موزعة على النحو التالي: (أ) ٢٤٠ ٠٠٠ دولار تحت تكاليف التشييد، مكونة من ٥٠ ٠٠٠ دولار لتغطية تكاليف النقل و ١٩٠ ٠٠٠ دولار لتكيب الهياكل الأساسية الأمنية في الموقع، سيستخدم

كلاهما في مطلع عام ٢٠٢٠ عوض عام ٢٠١٩ كما كان مخططاً له أساساً؛ و (ب) ٧٣٦ ٧٠٠ دولار تحت بند احتياطي الطوارئ (المرجع نفسه، الفقرتان ٨٩ و ٩٠).

احتياطي الطوارئ

٢٧ - تتضمن خطة التكاليف ٣,١٩٤ مليون دولار من الأموال المخصصة للطوارئ، وذلك في سياق إنفاقٍ متوقع قدره ٨٠٠ ٢٢ لعام ٢٠١٩ (المرجع نفسه، المرفق). وأشيرَ في التقرير إلى أن مبلغ الـ ٨٠٠ ٢٢ دولار أنفق في النصف الأول من عام ٢٠١٩ وهو يتصل بمسح العناصر غير الإنشائية في أمانة اللجنة ومباني الخدمات للوقوف على أداؤها عند حصول زلازل، والذي لم يكن قد أُدرج في خطة التكاليف الأصلية، ولكن تبين أنه لازم لاستيفاء القوانين التنظيمية المتعلقة بحماية الأرواح (انظر الفقرة ٤ أعلاه). وقُدِّم طلب استخدام مبلغ ٨٠٠ ٢٢ دولار تحت بند احتياطي الطوارئ في عام ٢٠١٩ إلى المجلس المعني بمراقبة التغييرات التابع للمشروع الذي وافق عليه. وأشيرَ كذلك إلى أنه لا يُتوقع استخدام آخر لاحتياطي الطوارئ للفترة المتبقية من عام ٢٠١٩ (المرجع نفسه، الفقرة ٩٠ (ج)).

٢٨ - وأُبلغت اللجنة الاستشارية، في ما يتعلق بمبلغ الـ ٣٣٣ ٠٠٠ دولار المتوقع إنفاقه في عام ٢٠١٨ تحت بند احتياطي الطوارئ، على النحو المبين في تقريرها السابق (A/73/425، الفقرة ٢٥)، بأنه، في وقت إعداد التقرير السابق للأمين العام (A/73/327)، كان من المتوقع أنه قد يلزم رصد احتياطي طوارئ للجزء المتعلق بأماكن العمل المؤقتة من المشروع. بيد أن العطاء الفائز بعقد بناء أماكن العمل المؤقتة كان ضمن المبلغ المدرج في الميزانية، ولم يكن مطلوباً في نهاية المطاف توفير مبلغ احتياطي الطوارئ المتوقع البالغ ٣٣٣ ٠٠٠ دولار في عام ٢٠١٨. وأُبلغت اللجنة كذلك بأن أموال احتياطي الطوارئ غير المستخدمة كانت قد رُحلت إلى سنوات الميزانية اللاحقة تمسحاً مع قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٦٢ ألف، الذي ينص على وجوب ترحيل الأموال الطارئة غير المستخدمة إلى السنوات اللاحقة، وأن تعاد جميع الأموال الطارئة غير المستخدمة المتبقية إلى الدول الأعضاء عند انتهاء المشروع في عام ٢٠٢٣.

رابعاً - الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠

٢٩ - تقدَّر الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠ بمبلغ ٧ ٣٦٤ ٠٠٠ دولار، وهي موزعة على النحو التالي:

(أ) ٨٨٦ ٤٠٠ دولار تحت الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، لتغطية تكاليف الوظائف المؤقتة الست لفريق المشروع (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ٢ موظف فني وطني و ٢ من الرتبة المحلية) و ٥٠ في المائة من تكلفة منسق المشروع (ف-٤) في المقر، بتقاسم التكلفة مع مشروع تجديد قاعة إفريقيا في اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، فضلاً عن ثلاث وظائف مؤقتة جديدة (من الرتبة المحلية) من المقترح إنشاؤها اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ (انظر الفقرة ١٩ أعلاه)؛

(ب) مبلغ ٦ ٤٧٧ ٦٠٠ دولار تحت الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، لتغطية تكاليف أشغال البناء الرئيسية، بما في ذلك الأثاث والتركيبات (٥ ٠٠٢ ٠٠٠ دولار)، والخدمات المهنية (٣١٨ ١٠٠ دولار) وتساعد التكاليف (٥٦٨ ٦٠٠ دولار) واحتياطي الطوارئ (٥٨٨ ٩٠٠ دولار).

٣٠ - ومع الأخذ في الاعتبار الرصيد غير المستخدم في نهاية عام ٢٠١٩ البالغ ٣٠٠ ٩٥٣ دولار، يطلب الأمين العام تخصيص مبلغ صاف قدره ٧٠٠ ٤١٠ ٦ دولار لعام ٢٠٢٠ (A/74/317)، الفقرتان ٩١ و ٩٢).

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٣١ - ترد توصيات الأمين العام بشأن الإجراءات التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة ٩٤ من التقرير. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بالتقدم المحرز منذ صدور التقرير السابق للأمين العام؛

(ب) أن تحيط علماً بخطة التكاليف المنقحة للمشروع؛

(ج) أن توافق على إنشاء ثلاث وظائف مؤقتة (من الرتبة المحلية) اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، في فريق المشروع، تحت الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠؛

(د) أن تخصص مبلغ ٧٠٠ ٤١٠ ٦ دولار لأنشطة المشروع لعام ٢٠٢٠، يشمل مبلغ ٢٠٠ ٧٠٧ ٩ دولار تحت الباب ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ، ومبلغ ٥٠٠ ٥٠٣ ٥ دولار تحت الباب ٣٣، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠، يُقيد على حساب صندوق الطوارئ.